Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Role of Social Responsibility in Achieving Sustainable Development in the United Arab Emirates

Aaesha Saeed Al-Mesafri
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences
aaesha.almesafri@sharjah.ac.ae
Sharifah Al-Suwaidi
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences
Alsuwaidi.sharifa@sharjah.ac.ae

Copyright (c) 2026 **Aaesha Saeed Al-Mesafri. Sharifah Al-Suwaidi**

DOI: https://doi.org/10.31973/3das6452

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This study examines the relationship between social responsibility and sustainable development in the United Arab Emirates. It highlights the role of both governmental and private institutions in promoting social responsibility practices to achieve comprehensive sustainable goals. The research focuses on analyzing the economic, social, and environmental dimensions of this relationship, while exploring the applications of social responsibility within the Emirati context. Additionally, the study addresses the challenges facing the implementation of these principles and provides practical recommendations to enhance them, supporting the UAE's future vision for sustainable development. The study adopts the descriptive methodology.

Keywords: Social Responsibility, Sustainable Development, United Arab Emirates.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, Supplement (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الباحثة عائشة سعيد المسافري
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

الباحثة شريفة السويدي
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

(مُلَخَّصُ البَحث)

تناقش هذه الدراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تستعرض دور المؤسسات الحكومية والخاصة في تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية لتحقيق الأهداف المستدامة التي تتسم بالشمولية، ويركز البحث على تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذه العلاقة، مع دراسة تطبيقات المسؤولية الاجتماعية ضمن السياق الإماراتي، كما تستعرض الدراسة التحديات التي تواجه تنفيذ هذه المبادئ وتقدم مقترحات عملية لتعزيزها بما يدعم رؤية الإمارات المستقبلية للتنمية المستدامة، توظف الدراسة الحالية المنهج الوصفي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، التنمية المستدامة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

المقدمة

نشط الاهتمام في مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأصبح مصطلحا موجود في كل أنحاء العالم، لما له من انعكاسات ايجابية على الأفراد والمنظمات في تحمل مسؤولياتهم تجاه الوطن والمجتمع، كاحترام الدستور والدفاع عن الوطن والحفاظ على الممتلكات العامة والتكاتف مع أفراد المجتمع، فضلا عن ضرورة المساهمة التطوعية في الأنشطة الاجتماعية الانسانية التي تصب في تنمية وتطور وازدهار البلد (شحرور، ٢٠٢١)

إذن تعد المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم المحورية التي شهدت تطورًا ملحوظًا في العصر الحديث، حيث باتت تتجاوز الأبعاد التقليدية للمسؤولية الأخلاقية أو التبرعات الخيرية لتشمل أدوارًا أكثر شمولًا ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة، ويعكس هذا المفهوم توجهًا عالميًا نحو دمج القيم الاجتماعية والبيئية في استراتيجيات التنمية، مما يعزز التوازن بين النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة (عباس، ٢٠١٩).

وقد برزت التنمية المستدامة كهدف رئيسي تتبناه دول العالم للتصدي للتحديات المتزايدة في مجالات التغير المناخي، والحد من الفقر (Gajadhur & Nicolaides، ٢٠٢٢)، وضمان التعليم الجيد والصحة الجيدة للجميع، ويأتي دور المسؤولية الاجتماعية هنا باعتبارها آلية فعالة تسهم في تحقيق هذه الأهداف من خلال تكامل الجهود بين المؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني، مما يجعلها حجر الزاوية في تحقيق مستقبل مستدام (Belyaeva et al.٢٠٢٠).

وفي هذا السياق، تؤدي دولة الإمارات العربية المتحدة دورًا رياديًا في تعزيز المسؤولية الاجتماعية كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تبنت الدولة نهجًا شاملاً يركز على تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن رؤيتها الوطنية، حيث تلتزم المؤسسات في الإمارات بالعمل على تحقيق توازن بين تحقيق الأرباح والقيام بدورها الاجتماعي من خلال مبادرات وبرامج تسهم في دعم المجتمع وحماية الموارد الطبيعية (Jamali et al.، ٢٠٢٠).

وما يميز التجربة الإماراتية هو التركيز على الابتكار في تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما جعل من الإمارات نموذجًا يُحتذى به في تبني المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، كما أن هذه التجربة تستند إلى رؤية مستقبلية تهدف إلى تحقيق الاستدامة في كافة جوانب الحياة من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة بأكثر الطرق كفاءة (الفراجي، ٢٠١٥).

علاوة على ذلك، تتسم ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الإمارات بالمرونة والتكيف مع التغيرات العالمية، مما يعكس إدراكًا عميقًا بأهمية دور المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين المحلي والدولي (طراف، ٢٠١١)، وقد تجلى ذلك من خلال دعم الدولة لمبادرات عالمية مثل اتفاقية باريس للمناخ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مما يبرز التزامها بالمساهمة في تحقيق مستقبل أفضل للجميع (Marschlich & Ingenhoff، ٢٠٢٢).

ويظل البحث في هذا الموضوع ضروريًا لفهم آليات تعزيز المسؤولية الاجتماعية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، حيث إن التحديات الراهنة تتطلب تكامل الجهود بين جميع الأطراف الفاعلة، كما أن استعراض التجربة الإماراتية يقدم رؤى قيمة للدول الأخرى الراغبة في تبني نهج مشابه، مما يسهم في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية كمفهوم عالمي لتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تتجلى مشكلة (الدراسة الراهنة في الكشف عن دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الاستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة) فضلاً عن التطرق الى التحديات التي تواجه تفعيل المسؤولية الاجتماعية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يعاني العديد من المؤسسات من نقص في الوعي بأهمية تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية بشكل متكامل، مما يؤدي إلى ضعف في تحقيق الأهداف المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (مركز الإمارات، ٢٠١٥).

وفي ضوء ذلك يسعى البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية :

١. ما مفهوم المسؤولية الاجتماعية وما أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في سياق دولة الإمارات العربية المتحدة؟
٢. ما الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية) وكيف تسهم في دعم استراتيجيات التنمية في الإمارات؟
٣. كيف تتوافق المسؤولية الاجتماعية مع الثقافة والقيم السائدة في المجتمع الإماراتي؟
٤. ما دور المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز تأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات؟
٥. ما أبرز المبادرات الناجحة في مجال المسؤولية الاجتماعية في الإمارات وما تأثيرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
٦. ما التحديات التي تواجه تطبيق برامج المسؤولية الاجتماعية في دولة الإمارات وما الحلول المقترحة لتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وعلى النحو الآتي :

١. توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية واستعراض أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام، مع التركيز على السياق الإماراتي.
٢. تحليل الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ودورها في دعم استراتيجيات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٣. تسليط الضوء على علاقة المسؤولية الاجتماعية بالثقافة الإماراتية، ودراسة مدى توافقها مع القيم والمبادئ السائدة في المجتمع الإماراتي.
٤. معرفة دور المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص في تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية وتعزيز تأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات.

٥. القاء الضوء على المبادرات الناجحة في مجال المسؤولية الاجتماعية في الإمارات، ودراسة أثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦. الكشف عن التحديات التي تواجه تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية في دولة الإمارات واقتراح حلول مبتكرة لتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية الموضوع بوجه عام في كونه يعالج قضية أساسية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية كمفهوم محوري في تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت من أبرز القضايا العالمية في العصر الحديث، حيث تواجه المجتمعات اليوم تحديات متزايدة مثل التغير المناخي، والبطالة، والتفاوت الاجتماعي، وهو ما يستدعي تبني ممارسات مسؤولة اجتماعيًا لتحقيق توازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية، وضمان العدالة الاجتماعية، ويعد هذا التوازن ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

وتكمن الأهمية النظرية لهذا البحث في تقديمه إطارًا معرفيًا شاملًا لفهم العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث يعزز البحث الفهم العلمي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ويستعرض تطورها النظري وأبعادها المختلفة، مع التركيز على استراتيجيات التنمية المستدامة في السياق الإماراتي، ويهدف إلى إثراء الأدبيات العلمية من خلال الربط بين النظرية والتطبيق، مما يساهم في توجيه الدراسات المستقبلية نحو استكشاف أعمق لهذه العلاقة وتأثيراتها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أما من الناحية التطبيقية، فيبرز البحث أهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية كأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يسهم البحث في توجيه صانعي القرار ومؤسسات القطاعين الحكومي والخاص نحو تطوير سياسات وبرامج تضمن تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والالتزامات الاجتماعية والبيئية، مما يدعم رؤية الإمارات الطموحة في بناء مجتمع مستدام ومزدهر.

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد الأنسب لدراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، إذ يتيح هذا المنهج استعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وتحليل أبعادها المختلفة، كما يمكن من خلاله دراسة استراتيجيات التنمية المستدامة وتقييم مدى تأثير ممارسات المسؤولية الاجتماعية على تحقيق هذه الأهداف في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتضمن هذا المنهج تحليل النصوص والتقارير الرسمية المتعلقة بالمبادرات الحكومية والخاصة، إضافة إلى مراجعة الأدبيات

العلمية والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، مما يتيح تكوين رؤية متكاملة وشاملة تمكن من استخلاص نتائج دقيقة تدعم التطبيقات العملية وتعزز من قيمة البحث في المجالين النظري والتطبيقي.

المبحث الأول

مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميتها

تعد المسؤولية الاجتماعية من المفاهيم التي اكتسبت أهمية متزايدة في العصر الحديث نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المجتمعات، حيث يتمثل هذا المفهوم في التزام الأفراد والمؤسسات بالمساهمة في تحقيق الأهداف المجتمعية التي تركز على تعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية الموارد البيئية، وتحقيق التنمية الاقتصادية بشكل متوازن، وقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية محور اهتمام عالمي لما لها من دور أساسي في تحقيق التنمية المستدامة التي تسعى إلى ضمان تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير سلبًا على فرص الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها، كما يعكس هذا المفهوم توجهًا متزايدًا نحو التكامل بين المصالح الاقتصادية والقيم المجتمعية (Krzymowski، ٢٠٢٠).

وقد برزت أهمية المسؤولية الاجتماعية باعتبارها أداة فعالة لتعزيز التوازن بين المصالح الفردية والجماعية، حيث تسهم في بناء مجتمعات أكثر استدامة من خلال تشجيع المؤسسات على تبني سياسات تراعي البعد الاجتماعي والبيئي في جميع أنشطتها، كما تتيح المسؤولية الاجتماعية الفرصة لتعزيز الثقة بين المؤسسات والمجتمع، وهو ما ينعكس إيجابًا على التنمية الشاملة، وفي السياق الإماراتي، تمثل المسؤولية الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من رؤية الدولة نحو بناء مستقبل مستدام ومزدهر، مما يؤكد على أهمية دمج هذا المفهوم في جميع القطاعات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Masoud and Bohra٢٠٢٠).

ومن هذا السياق، يمكن التوصل إلى فهم عميق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ودورها المحوري في تحقيق التنمية المستدامة من خلال استعراض أبعادها المختلفة وأهميتها البارزة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تعريف المسؤولية الاجتماعية:

هناك العديد من المفكرين الذين تطرقوا لهذا الموضوع باختلاف توجهاتهم وأفكارهم، لذا كانت هناك العديد من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية :

تعريف قدمته هيئة الامم المتحدة وتعرف فيه المسؤولية الاجتماعية على انها ذلك السلوك الأخلاقي للمؤسسة تجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسؤولة في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال من مساهمين، البيئة، الموردين، العملاء.. الخ ، وتعريف قدمه البنك العالمي ويعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها

التزام أصحاب النشاطات التجارية للمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس وذلك بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد. (متناوي، ٢٠١٨) .

تُعَرِّف كذلك المسؤولية الاجتماعية كمفهوم يعكس التزام الأفراد والمؤسسات بالعمل على تحقيق رفاه المجتمع وحماية البيئة، وذلك من خلال دمج القيم الأخلاقية والاجتماعية في الأنشطة اليومية والممارسات الاستراتيجية، حيث يتجاوز هذا المفهوم الأبعاد التقليدية للعمل الخيري إلى أدوار أكثر شمولًا ترتكز على تحقيق التنمية المستدامة، ويعد هذا التعريف بمثابة دعوة لتحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية بما يضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الأجيال القادمة (جرادات، ٢٠١٢).

يتجلى تعريف المسؤولية الاجتماعية في تفاعل الأفراد والمؤسسات مع احتياجات المجتمع عبر المساهمة في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز المساواة الاجتماعية، ويتضمن ذلك تبني مبادرات تدعم التعليم والصحة والبيئة، مع التركيز على تحقيق شراكات فاعلة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق تأثير إيجابي مستدام، كما يتصل هذا التعريف بتوفير حلول مبتكرة للمشكلات المجتمعية التي تعكس التزامًا عمليًا بتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية (Antwi-Boateng & Al Harasi، ٢٠٢٤).

ومن خلال استعراض الأدبيات العلمية، يُفهم أن المسؤولية الاجتماعية تقوم على أسس أخلاقية وقانونية تضمن التزام المؤسسات والأفراد بالمساهمة في التنمية الشاملة (الحموري، ٢٠١٦)، حيث تشير هذه الأدبيات إلى أن تبني المسؤولية الاجتماعية يتطلب وجود وعي عالٍ بأهميتها وتأثيرها الإيجابي في المجتمعات، كما يعد هذا المفهوم وسيلة لتعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات، مما ينعكس إيجابًا على الأداء العام للمنظومات الاجتماعية والاقتصادية (Jamali et al.٢٠٢٤).

كما يبرز هذا المفهوم في السياقات الدولية من خلال كونه أداة لتوحيد الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة (Aarthi & Sahu، ٢٠٢١)، حيث تُعَد المسؤولية الاجتماعية إطارًا عالميًا يربط بين مبادئ حقوق الإنسان وحماية البيئة والتنمية الاقتصادية، مما يعكس أهمية تبني هذا المفهوم ضمن الخطط الاستراتيجية للمؤسسات على المستويين المحلي والدولي، وهو ما يظهر جليًا في المبادرات العالمية الرائدة (Ayoub et al.٢٠٢٤).

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يتخذ تعريف المسؤولية الاجتماعية أبعادًا خاصة تواكب رؤية الدولة الطموحة نحو التنمية المستدامة، حيث تمثل المسؤولية الاجتماعية في هذا السياق نهجًا يتبناه المجتمع بكل مكوناته لدعم التوازن بين التقدم الاقتصادي والاستدامة

البيئية وتعزيز القيم الإنسانية، ويتجلى ذلك من خلال المبادرات الوطنية التي تسعى إلى تعزيز دور الأفراد والمؤسسات في تحقيق التنمية الشاملة وفق أطر مبتكرة واستراتيجيات متكاملة (Zimmerman & Haggerty، ٢٠٢١).

ونحن نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد مفهوم أخلاقي أو نشاط تكميلي، بل هي أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية، كما أن تفعيل هذا المفهوم يتطلب تكاملًا بين مختلف الأطراف الفاعلة لضمان تحقيق أهدافه على نطاق واسع، وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز الوعي المجتمعي ودعم السياسات التي تسهم في تحويل هذا المفهوم إلى ممارسات مستدامة ومؤثرة في الواقع.

ثانياً: النشأة التاريخية للمسؤولية الاجتماعية:

ظهرت المسؤولية الاجتماعية كمفهوم مترسخ في القيم الإنسانية منذ العصور القديمة، حيث مارست المجتمعات الأولية أشكالًا بدائية من التعاون والمسؤولية الجماعية لضمان استمرارية العيش والتصدي للتحديات المشتركة (مركز المستقبل، ٢٠٢١)، وقد انعكست هذه الممارسات في تقديم المساعدة للفقراء ودعم الفئات الأضعف، مما شكل الأساس الأولي لفكرة المسؤولية الاجتماعية التي تطورت بمرور الزمن لتتخذ أبعادًا أكثر شمولًا وتخصصًا (Garcia-Perez & Simkin، ٢٠٢١).

وفي العصور الوسطى، تعززت فكرة المسؤولية الاجتماعية مع ظهور المؤسسات الدينية التي أدت دورًا محوريًا في تعزيز قيم التعاون والإحسان، حيث قامت الكنائس والمساجد بتقديم الدعم للفقراء وتأسيس مراكز تعليمية وصحية لخدمة المجتمع، وقد مثلت هذه الأنشطة تطورًا في المفهوم من كونه فرديًا إلى بعد أكثر تنظيمًا يعتمد على مساهمة المؤسسات الدينية في تحقيق رفاه المجتمع (Al and Marochi٢٠٢١).

أما في العصر الحديث، فقد بدأت المسؤولية الاجتماعية تأخذ طابعًا أكثر تنظيمًا مع نشوء الثورة الصناعية (Mansour et al.٢٠٢٤)، حيث ظهرت الحاجة إلى تنظيم العلاقة بين الشركات والمجتمع، وقد كانت هذه الفترة نقطة تحول حاسمة دفعت نحو تأسيس قواعد وأطر تعزز من التزام المؤسسات بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، وذلك في ظل تزايد الفجوة الاجتماعية الناتجة عن النمو الاقتصادي السريع واستغلال الموارد الطبيعية بشكل مفرط (Aljanahi & Garces-Bacsal، ٢٠٢٤).

وقد شهد القرن العشرون نقلة نوعية في مفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث تبنت الدول والمؤسسات الدولية مبادئ أكثر شمولًا لتعزيز هذا المفهوم، وقد أدى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨ إلى توسيع نطاق المسؤولية الاجتماعية لتشمل قضايا حقوق

الإنسان وحماية البيئة، مما جعلها جزءًا لا يتجزأ من السياسات الوطنية والدولية التي تسعى لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة (Zohar، ٢٠٢٣).

وقد أشارت العديد من الدراسات الى ان بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان أهمها: (شحرور، ٢٠٢١)

١. العولمة: وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية Multinational Companies ترفع شعار المسؤولة الاجتماعية، وتركز في حملاتها الترويجية على انها تهتم بحقوق الانسان، وانها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الاطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.
٢. تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة.
٣. الكوارث والفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة.
٤. التطورات التكنولوجية المتسارعة: والتي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين، وتنمية مهارات متخذي القرار. خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي الى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي.

وفي السياق الإماراتي، استمدت المسؤولية الاجتماعية جذورها من القيم الثقافية والتقاليد المحلية التي تؤكد على أهمية التضامن والتكافل الاجتماعي، وقد تطورت هذه القيم مع الزمن لتتوافق مع المبادئ الحديثة للمسؤولية الاجتماعية التي تدعم تحقيق التنمية المستدامة، ويُلاحظ أن الإمارات تبنت نهجًا فريدًا يجمع بين الأصالة والمعاصرة في تطبيق هذه المبادئ عبر مبادراتها ومؤسساتها الرائدة (سالم، ٢٠١٠).

ونحن نستنتج أن النشأة التاريخية للمسؤولية الاجتماعية تعكس تطورًا مستمرًا يواكب احتياجات المجتمعات عبر العصور، كما أن هذا التطور يظهر الأهمية المتزايدة لهذا المفهوم في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يجعله عنصرًا محوريًا في تحقيق التنمية المستدامة وضمان رفاه الأجيال القادمة، وهو ما يتطلب تعزيز الجهود لدمج المسؤولية الاجتماعية ضمن السياسات والممارسات المؤسسية الحديثة.

ثالثاً: أنواع المسؤولية الاجتماعية وأبعادها:

تتعدد أنواع المسؤولية الاجتماعية لتعكس أبعادًا مختلفة تهدف إلى تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تبدأ المسؤولية الاجتماعية من الفرد لتشمل المؤسسات بمختلف أحجامها وأنواعها، وتنقسم إلى مسؤولية أخلاقية، وقانونية، وبيئية، وإنسانية، ويعد هذا التنوع في الأنواع بمثابة استجابة شاملة للتحديات التي تواجه المجتمعات، مما يبرز أهمية تكامل الجهود في تحقيق الأهداف المستدامة (Hoque and Abdullah ٢٠٢١).

وتركز المسؤولية الأخلاقية على الالتزام بالمبادئ والقيم التي تعزز من رفاه المجتمع، حيث تتطلب من الأفراد والمؤسسات التصرف بوعي يعكس احترام القيم الإنسانية واحترام حقوق الآخرين، وتظهر هذه المسؤولية بشكل كبير في قرارات المؤسسات التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الربحية واحترام المبادئ الأخلاقية، مما يساهم في بناء الثقة مع المجتمع (Kouki and Al ٢٠٢٢).

أما المسؤولية القانونية فتتمثل في الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين المؤسسات والمجتمع، حيث يُطلب من المؤسسات الامتثال للمعايير القانونية التي تضمن حماية حقوق العمال، والحفاظ على البيئة، وضمان عدالة التوزيع الاقتصادي، وتُعد هذه المسؤولية أساسًا لتعزيز الاستقرار المجتمعي من خلال ضمان بيئة عمل سليمة وعادلة (التميمي، ٢٠١٣).

وفيما يتعلق بالمسؤولية البيئية، فإنها تركز على تقليل الآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية على البيئة، حيث تشجع المؤسسات على تبني ممارسات مستدامة تشمل إعادة التدوير، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتقليل الانبعاثات الكربونية، ويعد هذا النوع من المسؤولية أحد المحاور الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يواجهها العالم (Hamdan، ٢٠٢٤).

كما تحتل المسؤولية الإنسانية مكانة بارزة بين أنواع المسؤولية الاجتماعية، حيث تسعى إلى تعزيز الجهود الخيرية والمبادرات التي تدعم الفئات الأضعف في المجتمع، وتسهم في تحسين مستوى المعيشة للأفراد من خلال تقديم المساعدات والرعاية الصحية والتعليمية، مما يعزز من تماسك المجتمعات وقدرتها على مواجهة التحديات الاجتماعية (Ayoub et al.، ٢٠٢٢).

ونحن نستنتج أن أنواع المسؤولية الاجتماعية وأبعادها تتكامل لتشكل إطارًا شاملاً يدعم تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعكس هذا التنوع أهمية العمل المشترك بين الأفراد والمؤسسات لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أن تبني هذه

المسؤوليات في سياقاتها المختلفة يسهم بشكل كبير في بناء مجتمعات مستقرة ومستدامة تضمن رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية.

رابعاً: أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة:

تسهم المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تتيح للمؤسسات والأفراد فرصة المساهمة في تحسين جودة الحياة وتقليل الفجوات الاجتماعية، كما تعزز من الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى بناء مجتمعات مزدهرة وصديقة للبيئة، مما يجعلها أداة رئيسية لمواجهة التحديات المعاصرة (Qiu et al.، ٢٠٢٣).

وتبرز أهمية المسؤولية الاجتماعية في المجال الاقتصادي من خلال تشجيع الشركات على تبني ممارسات تجارية مستدامة تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي مع تقليل التأثيرات السلبية على الموارد الطبيعية، حيث تعمل على زيادة الكفاءة التشغيلية وتعزيز الابتكار، مما يؤدي إلى تحقيق أرباح مستدامة ومتوازنة، كما أنها تدعم تعزيز الثقة بين المؤسسات والعملاء، مما يعزز من استقرار الأسواق (Tariq، ٢٠٢٤).

وفي البعد الاجتماعي، تسهم المسؤولية الاجتماعية في تحسين الظروف المعيشية وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تركز على دعم الفئات الأكثر احتياجًا من خلال توفير التعليم والرعاية الصحية والمبادرات التي تعزز من التماسك الاجتماعي، كما تشجع على تمكين المرأة والشباب، مما يؤدي إلى تحقيق تنمية اجتماعية شاملة تدعم استقرار المجتمعات ونموها (Shaddiq and Wanidison٢٠٢١).

أما في البعد البيئي، فتعمل المسؤولية الاجتماعية على حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة، حيث تشجع المؤسسات على تقليل الانبعاثات الكربونية واعتماد ممارسات صديقة للبيئة مثل إعادة التدوير واستخدام الطاقة المتجددة، مما يسهم في الحد من التغيرات المناخية وتحقيق توازن بين الأنشطة الاقتصادية وحماية البيئة (Olaore et al.، ٢٠٢١).

كما أن المسؤولية الاجتماعية تعزز من الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تسهم في خلق بيئة تعاونية تدعم تحقيق الأهداف المشتركة، ويبرز ذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال المبادرات الوطنية التي تركز على تعزيز التعاون بين المؤسسات لتحقيق رؤية مستدامة وشاملة، مما يجعل المسؤولية الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية (الشريف، ٢٠١٧).

ونحن نستنتج أن أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة تتجلى في قدرتها على تعزيز التوازن بين مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تتيح

الفرصة لبناء مجتمعات متكاملة ومستدامة تضمن حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية، كما أن تفعيل المسؤولية الاجتماعية يتطلب تكامل الجهود بين الأفراد والمؤسسات لتحقيق تأثير إيجابي ومستدام يعزز من رفاه المجتمعات واستدامتها.

خامساً: المسؤولية الاجتماعية في سياق الثقافة الإماراتية:

تتجذر المسؤولية الاجتماعية في الثقافة الإماراتية كجزء أساسي من القيم والتقاليد التي تميز المجتمع، حيث ترتبط بمفاهيم التكافل والتضامن الاجتماعي التي ظلت سائدة منذ القدم، ويعد العطاء المجتمعي قيمة متأصلة في التراث الإماراتي، وقد تجلى ذلك في الممارسات التي عززت من روح التعاون بين الأفراد والمجتمعات لضمان رفاه الجميع، مما جعل المسؤولية الاجتماعية متأصلة في الهوية الوطنية لدولة الإمارات (الزهراني، ٢٠١٨).

وقد تعززت هذه القيم في ظل القيادة الرشيدة التي كرست جهودها لتطوير رؤية مستقبلية ترتكز على المسؤولية الاجتماعية كأداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية التي تركز على تحقيق توازن بين التقدم الاقتصادي وتعزيز جودة الحياة، وهو ما يظهر في المبادرات والمشاريع الكبرى التي تعكس الالتزام العميق بتحقيق التقدم مع الحفاظ على القيم الإنسانية (Wardana et al.٢٠٢٠).

وفي إطار هذه الثقافة، تمثل المسؤولية الاجتماعية في الإمارات امتدادًا للنهج القائم على دعم التكافل المجتمعي عبر تعزيز المبادرات التي تسهم في تمكين الفئات الضعيفة وتطوير البنية التحتية المجتمعية، وتعد برامج مثل "عام الخير" و"صندوق الوطن" أمثلة واضحة على التزام الدولة بتعزيز المسؤولية الاجتماعية كجزء من ثقافتها الوطنية، مما يبرز أهمية المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية الشاملة (Shi & Wang، ٢٠٢١).

كما أن القيم الثقافية الإماراتية قد انعكست على القطاع الخاص الذي بات يلتزم بمسؤولياته تجاه المجتمع والبيئة، حيث تتبنى الشركات الكبرى في الدولة سياسات فعالة للمسؤولية الاجتماعية تركز على دعم التعليم والصحة، وتطوير المهارات، وحماية الموارد الطبيعية، مما يعزز من التكامل بين القيم الثقافية والممارسات المؤسسية (عباس، ٢٠١٩).

وتأتي أهمية المسؤولية الاجتماعية في السياق الإماراتي من قدرتها على الربط بين التراث الوطني والرؤية المستقبلية التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتم تكييف القيم التقليدية لتلائم التحديات العصرية، مما يساهم في بناء مجتمع مزدهر ومستدام، وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز مكانة الإمارات كنموذج عالمي في تبني المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجيات التنمية الوطنية (Jamali et al.، ٢٠٢٠).

ونحن نستنتج أن المسؤولية الاجتماعية في سياق الثقافة الإماراتية ليست مجرد التزام مؤسسي أو قانوني، بل هي جزء من منظومة القيم الوطنية التي تعزز من التماسك الاجتماعي والاستدامة البيئية، كما أن تكامل هذه القيم مع السياسات الوطنية يعكس رؤية الإمارات المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة، مما يجعلها نموذجًا فريدًا يجمع بين أصالة التراث ومعاصرة التوجهات المستقبلية.

المبحث الثاني

التنمية المستدامة وأبعادها في دولة الإمارات العربية المتحدة

تعد التنمية المستدامة من المفاهيم التي تمثل رؤية شمولية لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تقوم على استغلال الموارد بطريقة تضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتهم، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يشكل هذا المفهوم جزءًا أساسيًا من الاستراتيجيات الوطنية التي تهدف إلى بناء اقتصاد قوي ومجتمع مزدهر في بيئة مستدامة، وقد أولت الإمارات اهتمامًا كبيرًا لتطبيق مبادئ التنمية المستدامة عبر مبادرات رائدة تشمل التوسع في الطاقة المتجددة، والحد من الانبعاثات الكربونية، وتعزيز جودة الحياة للأفراد، مما يعكس التزامها الراسخ بمواجهة التحديات العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة (مركز المستقبل، ٢٠٢١).

وفي سياق الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، تركز الإمارات على تحقيق نمو اقتصادي متوازن يشجع على الابتكار والاستدامة، بالتوازي مع تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال مبادرات تشمل تمكين المرأة، وتطوير التعليم، والرعاية الصحية، فضلًا عن الالتزام بحماية البيئة عبر مشروعات كبرى مثل مدينة مصدر التي تعد نموذجًا عالميًا للتنمية الحضرية المستدامة، كما أن تكامل هذه الأبعاد يعزز مكانة الإمارات كدولة رائدة في تحقيق التنمية الشاملة، ويبرز قدرتها على مواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه العالم الحديث، مما يجعلها نموذجًا ملهمًا في تطبيق مبادئ التنمية المستدامة (AlDhaheri et al.، ٢٠٢٠).

وفي ضوء هذا السياق، يمكننا استكشاف أبعاد التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وأهميتها البارزة في تحقيق رؤية مستقبلية متوازنة وشاملة، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق توازن مستدام بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال استغلال الموارد المتاحة بشكل يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة (Soomro et al.٢٠٢٠)، وتقوم فكرة التنمية المستدامة

على مبدأ الشمولية والتكامل بين مختلف القطاعات لضمان تحقيق نتائج تسهم في تحسين جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع، مما يجعلها ركيزة أساسية للتقدم البشري والرفاهية (الفراجي، ٢٠١٥).

يرتكز مفهوم التنمية المستدامة على رؤية طويلة الأجل تستهدف تحقيق النمو الاقتصادي دون التأثير السلبي على البيئة أو إحداث خلل اجتماعي، حيث تشجع على استخدام الموارد بكفاءة وتعزيز الابتكار لتحقيق أهداف النمو، كما تسعى إلى تقليل التفاوتات الاجتماعية ودعم العدالة في توزيع الفرص، مما يتيح بناء مجتمعات أكثر تماسكًا واستقرارًا في مواجهة التحديات (Vig & Agarwal، ٢٠٢١).

تعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تحقق احتياجات الجيل الحاضر دون تأثير سلبي على تلبية احتياجات أجيال المستقبل، فأصبح مفهوم التنمية يتطلب تحقيق التوازن بين تحسين مستوى معيشة الانسان دون المساس أو الضرر بالبيئة، على أن يكون تحسين مستوى المعيشة يتحقق على قدر من المساواة بين الدول الغنية والفقيرة، وقد أخذ مفهوم التنمية المستدامة بعد ديناميكيا ليكون تلبية حاجيات الاجيال مرتبط بمفهوم البقاء والاستمرارية والمساواة، أي أن يحصل كل جيل على ما يحتاج إليه بشكل ملائم دون نقصان في القيمة. (العابد، وبن محمد، ٢٠١٩)

وقد تطور مفهوم التنمية المستدامة على مر العقود ليشمل مجموعة واسعة من الأهداف، حيث لم يعد يقتصر على حماية البيئة، بل توسع ليشمل قضايا مثل القضاء على الفقر، وتحسين التعليم، وضمان المساواة بين الجنسين، ودعم الابتكار الصناعي، ويعكس هذا التطور إدراكًا عالميًا متزايدًا للحاجة إلى دمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحقيق التنمية الشاملة (Abadli et al.٢٠٢٠).

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يعتبر مفهوم التنمية المستدامة جزءًا محوريًا من استراتيجياتها الوطنية، حيث تم دمج هذا المفهوم ضمن خطط التنمية مثل رؤية الإمارات ٢٠٣٠ ورؤية ٢٠٧١، وتسعى الدولة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتطوير المبادرات التي تركز على الطاقة المتجددة والابتكار التكنولوجي وحماية البيئة، مما يجعل الإمارات نموذجًا عالميًا يحتذى به (Alhosani & Nobanee، ٢٠٢٣).

كما أن التزام الإمارات بالتنمية المستدامة يتجلى في مبادراتها الدولية التي تهدف إلى مواجهة التحديات العالمية مثل التغير المناخي والأمن الغذائي، حيث تقدم الدولة دعمًا كبيرًا للجهود العالمية من خلال استضافتها للفعاليات الدولية مثل مؤتمر COP٢٨، مما يعكس

التزامها الراسخ بتحقيق تنمية مستدامة تعود بالفائدة على المجتمع الدولي ككل (طراف، ٢٠١١).

ونحن نستنتج أن مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على كونه فكرة نظرية، بل هو إطار عمل شامل ومرن يمكن تكييفه لتحقيق أهداف متنوعة على المستويات المحلية والعالمية، كما أن نجاح التنمية المستدامة يعتمد بشكل كبير على تكامل الجهود بين مختلف القطاعات والأطراف، مما يبرز أهميتها كأداة استراتيجية لضمان رفاه المجتمعات واستدامة الموارد للأجيال القادمة.

ثانياً: الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة:

تركز التنمية المستدامة في بعدها الاقتصادي على تعزيز النمو الاقتصادي بطريقة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة، حيث تهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية مع تقليل الآثار السلبية على الموارد الطبيعية، ويعكس هذا البعد أهمية تحقيق الاستدامة في جميع الأنشطة الاقتصادية من خلال تبني ممارسات تعزز من الاستخدام المسؤول للموارد المتاحة (Shaheen، ٢٠٢٣).

يتضمن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة تحسين فرص العمل ودعم الاستثمارات التي تسهم في تعزيز الرفاهية الاقتصادية، حيث تعتمد الاقتصادات المستدامة على خلق وظائف نوعية تتماشى مع الابتكارات التكنولوجية والتحولات الصناعية، كما يشجع هذا البعد على تعزيز ريادة الأعمال ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعد من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في أي مجتمع، مما يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية (El Khatib et al.، ٢٠٢١).

ويُظهر البعد الاقتصادي أهمية دمج السياسات المالية والنقدية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، حيث تعمل الحكومات على توفير بيئة اقتصادية مستقرة تدعم جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتطوير البنية التحتية التي تسهم في تعزيز كفاءة الأنشطة الاقتصادية، ويبرز هذا الجانب بشكل واضح في دولة الإمارات العربية المتحدة التي اعتمدت سياسات مبتكرة لدعم القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل التجارة والسياحة والطاقة المتجددة (جرادات، ٢٠١٢).

وفي دولة الإمارات، يرتكز البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، حيث تنفذ الدولة استراتيجيات تدعم الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، ويشمل ذلك تعزيز الاستثمار في القطاعات المستدامة مثل الطاقة الشمسية وتقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يجعل الإمارات أنموذجًا متميزًا في تحقيق الاستدامة الاقتصادية (Albalwi، ٢٠٢٢).

كما أن البعد الاقتصادي في الإمارات يعزز من مكانتها كوجهة استثمارية رائدة من خلال توفير بيئة تشريعية وتنظيمية تدعم الاستثمارات المستدامة، حيث تعمل الدولة على بناء شراكات دولية لدعم الاقتصاد الأخضر (الحموري، ٢٠١٦)، وتطوير مبادرات تشمل إقامة المناطق الحرة والمشاريع الكبرى التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي مع الالتزام بمبادئ الاستدامة، مما يعكس رؤيتها بعيدة المدى لتحقيق التقدم الاقتصادي (AlDhaen et al.٢٠٢٣).

ونحن نستنتج أن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يعد عنصرًا محوريًا في تحقيق رفاه المجتمعات وضمان استقرارها، حيث يبرز أهمية تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية الموارد الطبيعية، كما أن نجاح هذا البعد يعتمد على تطوير سياسات متكاملة تدعم الابتكار والتعاون بين القطاعات المختلفة، مما يعزز من قدرة الدول على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ثالثاً: الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة:

تهدف الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين جودة الحياة لجميع أفراد المجتمع، حيث تركز على ضمان توفير الاحتياجات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان وفرص العمل بشكل عادل ومتساوٍ، ويعكس هذا البعد التزام الدول بتحقيق تنمية إنسانية شاملة تراعي تحسين الظروف المعيشية وتقليل الفجوات بين الفئات المختلفة، مما يعزز التماسك الاجتماعي ويضمن استقرار المجتمعات (Al and Hamid٢٠٢٢).

يرتكز هذا البعد على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تُعد المساواة أساسًا لتحقيق تنمية مستدامة تشمل جميع أفراد المجتمع، كما يعكس التركيز على تمكين الفئات المهمشة ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة التزام التنمية المستدامة بتوفير بيئة شاملة تتيح لجميع الأفراد المشاركة الفاعلة في تحقيق الأهداف المشتركة، مما يسهم في بناء مجتمعات أكثر شمولًا وعدالة (Arif & Aldosary، ٢٠٢٣).

وفي الجانب الصحي، يُعَد تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية أحد المحاور الأساسية للأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، حيث يهدف إلى ضمان حياة صحية لجميع الأفراد من خلال تحسين الخدمات الصحية وتقليل الفوارق في الحصول على العلاج، ويشمل هذا الجهد تعزيز الوعي الصحي ومكافحة الأمراض المزمنة والمعدية، مما يعزز من قدرة المجتمعات على مواجهة التحديات الصحية وضمان استدامتها (Mitra، ٢٠٢١).

كما يشكل التعليم ركيزة أساسية في تحقيق الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة، حيث تسعى الدول إلى تحسين جودة التعليم وتوفيره للجميع بشكل عادل وميسر، ويمثل الاستثمار في التعليم وسيلة لتحقيق التمكين الفردي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل التعليم أحد العوامل الحاسمة في تحقيق التنمية المستدامة التي تهدف إلى بناء مجتمعات قائمة على المعرفة والابتكار (Eshantaly and Moussa٢٠٢٢).

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، تُجسد الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة التزام الدولة بتحقيق رفاه المجتمع من خلال سياسات ومبادرات شاملة تركز على التعليم والصحة وتمكين المرأة والشباب، وتتبنى الدولة استراتيجية وطنية تسعى إلى بناء مجتمع شامل يضمن لجميع أفراده التمتع بحياة كريمة ومستدامة، ويعكس هذا الجهد التزام الإمارات بتعزيز العدالة الاجتماعية كجزء أساسي من رؤيتها الوطنية (سالم، ٢٠١٠).

ونحن نستنتج أن الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة تعد عنصرًا حيويًا في تحقيق التنمية الشاملة، حيث تعزز من رفاه المجتمعات وتضمن تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفرادها، كما أن نجاح هذه الأبعاد يعتمد على تكامل الجهود بين الحكومات والمؤسسات والأفراد لضمان استدامة التنمية الاجتماعية وبناء مجتمعات مستقرة وقادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

رابعاً: الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة في أبعادها البيئية إلى حماية الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة، حيث تركز على الحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتعزيز استخدام التقنيات الصديقة للبيئة، ويعكس هذا البعد أهمية تحقيق التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والتنمية البيئية من خلال تبني سياسات تحافظ على البيئة وتقلل من التلوث والآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة البشرية، مما يسهم في بناء بيئة مستدامة (Gottfried et al.، ٢٠٢٢).

يشمل البعد البيئي الاهتمام بالحد من الانبعاثات الكربونية وتقليل الآثار السلبية للتغيرات المناخية التي تهدد استقرار الكوكب، حيث تعتمد التنمية المستدامة على تعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتسهم هذه الجهود في تحقيق التوازن بين استهلاك الطاقة وحماية البيئة، مما يعزز استدامة الموارد الطبيعية ويوفر حلولًا للتحديات البيئية المستقبلية (مركز الإمارات، ٢٠١٥).

كما يرتبط البعد البيئي بتطوير إدارة النفايات والموارد المائية، حيث تسعى الدول إلى تحسين تقنيات إعادة التدوير والاستفادة من المخلفات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تعزيز الحفاظ على الموارد المائية من خلال تحسين أنظمة الري وتقليل

استهلاك المياه في الأنشطة اليومية والصناعية، وتعد هذه الجهود محورية في مواجهة الأزمات البيئية وضمان استمرارية استخدام الموارد الحيوية (الزهراني، ٢٠١٨).

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، يمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة محورًا أساسيًا في رؤية الدولة لتحقيق الاستدامة، حيث تبنت الإمارات استراتيجيات طموحة تشمل مشروعات رائدة مثل "مدينة مصدر" التي تعد نموذجًا للمدن المستدامة، كما أن مبادرات مثل "استراتيجية الإمارات للطاقة ٢٠٥٠" تسلط الضوء على التزام الدولة بتعزيز دور الطاقة النظيفة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يعكس رؤية متقدمة للتنمية البيئية (التميمي، ٢٠١٣).

تعزز دولة الإمارات أيضًا الجهود الدولية لحماية البيئة من خلال مشاركتها الفاعلة في الاتفاقيات العالمية مثل اتفاقية باريس للتغير المناخي، كما أطلقت مبادرات وطنية لحماية التنوع البيولوجي والحفاظ على البيئة البحرية والبرية، مما يظهر التزامها العميق بتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وهو ما يجعلها نموذجًا رائدًا في مجال التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي والدولي (الشريف، ٢٠١٧).

ونحن نستنتج أن الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة تمثل ركيزة أساسية في بناء مستقبل مستدام يضمن استمرارية الموارد الطبيعية ويحمي البيئة من الآثار السلبية الناجمة عن الأنشطة البشرية، كما أن نجاح هذه الأبعاد يعتمد على التعاون المشترك بين الحكومات والمؤسسات والمجتمعات لتطبيق سياسات مستدامة تعزز من حماية البيئة وتضمن توازنًا بيئيًا مستدامًا يلبي احتياجات الحاضر والمستقبل.

خامساً: استراتيجية دولة الإمارات في تحقيق التنمية المستدامة:

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية شاملة لتحقيق التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تركز على تنويع الاقتصاد وتعزيز الابتكار والحد من الاعتماد على الموارد الطبيعية غير المتجددة، كما تسعى من خلال هذه الاستراتيجية إلى تعزيز جودة الحياة وتحقيق رفاه المجتمع مع ضمان حماية البيئة واستدامة الموارد، مما يعكس التزامها بتحقيق رؤية مستقبلية مستدامة (Jamali et al.٢٠٢٤).

وترتكز الاستراتيجية الإماراتية على خطط وطنية مثل "رؤية الإمارات ٢٠٣٠" و"مئوية الإمارات ٢٠٧١"، والتي تسعى إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار مع التركيز على تعزيز التعليم والصحة وتمكين الشباب، حيث تعمل الدولة على تطوير قطاعات جديدة تدعم التنمية المستدامة مثل الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، مما يعزز

من مكانتها كدولة رائدة في تحقيق أهداف الاستدامة على المستوى العالمي (عباس، ٢٠١٩).

وفي إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية، أطلقت الإمارات مبادرات طموحة مثل "استراتيجية الإمارات للطاقة ٢٠٥٠"، والتي تهدف إلى زيادة نسبة الطاقة النظيفة إلى ٥٠% من مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٥٠، كما تتضمن هذه الاستراتيجية تقليل البصمة الكربونية وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، مما يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية بشكل متكامل، وهو ما يعكس التزام الدولة بمواجهة التحديات البيئية العالمية (مركز المستقبل، ٢٠٢١).

كما تسعى الدولة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال دعم سياسات تمكين المرأة والشباب وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث تشمل الاستراتيجية تحسين جودة التعليم وتطوير البنية التحتية الصحية وتوفير بيئة شاملة تدعم التماسك الاجتماعي، ويعد الاستثمار في رأس المال البشري من أولويات هذه الاستراتيجية، مما يضمن بناء مجتمع مستدام وقادر على مواجهة التحديات المستقبلية (الفراجي، ٢٠١٥).

تعتمد الإمارات أيضًا على تعزيز الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تُعد الدولة شريكًا رئيسيًا في المبادرات العالمية مثل "اتفاقية باريس للتغير المناخي" وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتعمل على تقديم الدعم للدول النامية من خلال مشروعات تنموية ومساعدات إنسانية تهدف إلى تحسين جودة الحياة على المستوى العالمي، مما يعكس دورها الفاعل في تعزيز الاستدامة (Baltag et al.٢٠٢٣).

ونحن نستنتج أن استراتيجية دولة الإمارات لتحقيق التنمية المستدامة تعد نموذجًا فريدًا يجمع بين التزامها بالقيم الوطنية وقدرتها على الابتكار والتعاون الدولي، حيث تؤكد هذه الاستراتيجية على أهمية تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للاستدامة، كما أن نجاحها يعتمد على التكامل بين السياسات الوطنية والمبادرات الدولية، مما يعزز من قدرة الدولة على تحقيق أهدافها المستقبلية وضمان رفاه الأجيال القادمة.

المبحث الثالث

تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بدولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا عمليًا يعكس التزام المؤسسات بدعم أهداف التنمية المستدامة، حيث تتبنى العديد من الشركات والجهات الحكومية برامج ومبادرات تركز على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتشمل هذه التطبيقات دعم التعليم، وتوفير

الرعاية الصحية، والحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال مشروعات مبتكرة مثل تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات الكربونية، وقد مكنت هذه المبادرات من تحقيق نتائج ملموسة تسهم في بناء مجتمع متكامل يعكس القيم الوطنية ويواكب التحديات العالمية، مما يجعل المسؤولية الاجتماعية أحد المحاور الأساسية في رؤية الإمارات المستقبلية (طراف، ٢٠١١).

وفي إطار السعي نحو تحقيق التنمية المستدامة، تعكس الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الإمارات أهمية التعاون المشترك لتعزيز المسؤولية الاجتماعية، حيث يتم تنفيذ مشاريع رائدة مثل مبادرة "عام الخير" التي هدفت إلى غرس قيم العطاء والمساهمة المجتمعية، وكذلك مبادرات بيئية تشمل التشجير وإعادة التدوير، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وضمان استدامة الموارد الطبيعية، كما أن التركيز على الابتكار التكنولوجي في هذه التطبيقات يعزز من فعالية المبادرات ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر كفاءة، ويؤكد قدرة الإمارات على تقديم حلول مبتكرة لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية (جرادات، ٢٠١٢).

وفي ضوء هذه التطبيقات البارزة، يمكننا التعمق في فهم الأدوار التي تؤديها المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تعزيز التنمية المستدامة في سياق التجربة الإماراتية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: دور المؤسسات الحكومية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في دولة الإمارات:

تلعب المؤسسات الحكومية في دولة الإمارات دورًا محوريًا في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال إطلاق مبادرات وبرامج تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى ترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية عبر سياسات واضحة تدعم التكافل الاجتماعي وحماية البيئة، ويظهر هذا الدور في الالتزام بتنفيذ استراتيجيات وطنية تعزز من التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يعكس رؤية شاملة لتحقيق الاستدامة (الحموري، ٢٠١٦).

وقد تبنت المؤسسات الحكومية مبادرات مبتكرة تشمل دعم الفئات الأكثر احتياجًا في المجتمع، حيث أطلقت برامج تهدف إلى تمكين المرأة والشباب، وتعزيز فرص التعليم، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة، كما تعمل هذه المؤسسات على تنظيم حملات توعية لتشجيع الأفراد والشركات على المشاركة في الأنشطة المجتمعية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر تماسكًا وتضامنًا، ويؤكد على التزام الإمارات بتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية (مركز الإمارات، ٢٠١٥).

وفي السياق البيئي، تسهم المؤسسات الحكومية بدور فعّال في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال إطلاق مبادرات تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية، حيث تشمل هذه الجهود تشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وتقليل الانبعاثات الكربونية، وتحسين إدارة النفايات، وتعد هذه الجهود جزءًا من استراتيجية الدولة لتحقيق التنمية المستدامة التي تركز على التوازن بين النشاط الاقتصادي وحماية البيئة، مما يعكس ريادة الإمارات في هذا المجال (سالم، ٢٠١٠).

كما تعمل المؤسسات الحكومية على تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لدعم المسؤولية الاجتماعية، حيث أُنشئت شراكات استراتيجية تهدف إلى تمويل المشروعات المجتمعية والبيئية، وقد ساعدت هذه الشراكات على تحقيق تأثير إيجابي أوسع من خلال توحيد الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يبرز أهمية التكامل بين مختلف القطاعات لتحقيق المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال وشامل (الزهراني، ٢٠١٨).

وتُظهر المؤسسات الحكومية التزامًا قويًا بدورها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال وضع أطر قانونية وتنظيمية تدعم هذا المفهوم، حيث تسعى إلى تحسين التشريعات التي تضمن الامتثال لمبادئ المسؤولية الاجتماعية، مما يضمن استدامة هذه الجهود على المدى الطويل، ويُعد هذا النهج التنظيمي دافعًا رئيسيًا لتطوير سياسات وممارسات مستدامة تلبي احتياجات المجتمع والبيئة معًا (التميمي، ٢٠١٣).

ونحن نستنتج أن دور المؤسسات الحكومية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في دولة الإمارات يعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يجمع هذا الدور بين التخطيط الاستراتيجي، والمبادرات المبتكرة، والشراكات الفاعلة، مما يعزز من استدامة الجهود الوطنية ويضمن تحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، ويبرز أهمية تكامل المؤسسات في دعم رفاه المجتمع واستدامة الموارد للأجيال القادمة.

ثانياً: مساهمة القطاع الخاص في تفعيل المسؤولية الاجتماعية:

يسهم القطاع الخاص بدور محوري في تفعيل المسؤولية الاجتماعية بدولة الإمارات من خلال تبني سياسات وممارسات تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعمل الشركات والمؤسسات الخاصة على دمج مبادئ المسؤولية الاجتماعية في استراتيجياتها التشغيلية، مما يعكس التزامها بالمساهمة في تعزيز رفاه المجتمع وحماية البيئة، كما يشكل هذا الالتزام عنصرًا أساسيًا في تعزيز التنافسية الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي (الشريف، ٢٠١٧).

ومن هذا المنطلق، تقوم العديد من الشركات الخاصة في الإمارات بتنفيذ مبادرات تركز على التعليم والتوظيف، حيث تسهم هذه البرامج في تمكين الشباب وتطوير مهاراتهم، مما يعزز من جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل، كما تشجع هذه المبادرات على ريادة الأعمال من خلال تقديم الدعم المالي والتقني للشركات الناشئة، مما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالحد من البطالة وتمكين الفئات الشابة (Zaman et al.، ٢٠٢٢).

وفي السياق ذاته، يسهم القطاع الخاص في تبني ممارسات مستدامة تشمل تقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية (Larsson٢٠٢٠)، حيث تعتمد الشركات تقنيات حديثة لتقليل استهلاك الطاقة والمياه، وتشجع على إعادة التدوير واستخدام المواد الصديقة للبيئة، ويبرز هذا الدور بشكل خاص في القطاعات الصناعية التي تعتمد على موارد طبيعية كبيرة، مما يعكس التزام القطاع الخاص بالمساهمة في حماية البيئة (Huang et al.، ٢٠٢٢).

علاوة على ذلك، يُظهر القطاع الخاص التزامًا كبيرًا بالمشاركة المجتمعية من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي للمبادرات الإنسانية والخيرية، حيث تقوم العديد من الشركات بتنظيم حملات تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الضعيفة، ودعم التعليم والصحة، مما يعزز من التماسك الاجتماعي ويؤكد على دور القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق الأهداف المجتمعية والتنموية (Wiegratz، ٢٠٢٤).

وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد تفعيل المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص على تعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، حيث يتم تصميم وتنفيذ برامج مشتركة تهدف إلى تحقيق تأثير إيجابي شامل، ويسهم هذا التعاون في ضمان استدامة المبادرات التي يدعمها القطاع الخاص، كما يعزز من كفاءة توزيع الموارد لتحقيق نتائج ملموسة تدعم رؤية الدولة للتنمية المستدامة (Cherian et al.٢٠٢١).

ونحن نستنتج أن مساهمة القطاع الخاص في تفعيل المسؤولية الاجتماعية تعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات، حيث يبرز هذا الدور في تعزيز التماسك الاجتماعي، وحماية البيئة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، كما أن استمرار هذا الالتزام يعتمد على تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة لضمان استدامة الجهود وتحقيق تأثير إيجابي شامل يعزز من رفاه المجتمع في المدى الطويل.

ثالثاً: أبرز مبادرات المسؤولية الاجتماعية الناجحة في دولة الإمارات:

تبنت دولة الإمارات العديد من المبادرات الناجحة في مجال المسؤولية الاجتماعية التي تعكس التزامها بتحقيق التنمية المستدامة، حيث تمثل هذه المبادرات نموذجًا رائدًا يعزز من التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد بدأت هذه الجهود من خلال سياسات شاملة تهدف إلى دعم الفئات المجتمعية المختلفة، مما يعكس رؤية الدولة في تعزيز التكافل المجتمعي وتحقيق الاستدامة (التميمي، ٢٠١٣).

ومن أبرز هذه المبادرات، تأتي مبادرة "عام الخير" التي أطلقتها القيادة الإماراتية لتعزيز ثقافة العطاء والعمل التطوعي، حيث شجعت المؤسسات والأفراد على المشاركة في برامج مجتمعية تهدف إلى دعم التعليم والصحة وتمكين الفئات الضعيفة، كما ساعدت هذه المبادرة في ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية كجزء أساسي من الهوية الوطنية الإماراتية، مما أسهم في تحقيق تنمية اجتماعية شاملة (عباس، ٢٠١٩).

وفي السياق البيئي، تعد "مدينة مصدر" من أبرز المشروعات التي تجسد مفهوم المسؤولية الاجتماعية البيئية، حيث تمثل نموذجًا عالميًا للمدن المستدامة التي تعتمد على الطاقة المتجددة وتقنيات حديثة لتقليل الانبعاثات الكربونية، كما تدعم المدينة الابتكار في مجال التكنولوجيا الخضراء، مما يجعلها إحدى أبرز المبادرات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستويين المحلي والعالمي (Jamali et al.٢٠٢٤).

علاوة على ذلك، تظهر مبادرات مثل "برنامج الإمارات للفضاء" كأحد الأمثلة على دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الابتكار والتطور العلمي، حيث يسهم البرنامج في دعم التعليم التقني والعلمي للشباب الإماراتي، مما يعزز من قدراتهم ويؤهلهم ليكونوا جزءًا من الاقتصاد المعرفي، كما أن هذه المبادرة تعكس اهتمام الدولة بالاستثمار في رأس المال البشري كجزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع (الفراجي، ٢٠١٥).

وتبرز كذلك مبادرة "صندوق الوطن" كأحد المشاريع المجتمعية التي تهدف إلى دعم المواهب الوطنية وتمكين رواد الأعمال، حيث يعكس الصندوق رؤية الإمارات في بناء اقتصاد مستدام يعتمد على الابتكار وريادة الأعمال، كما يسهم في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية التي تركز على تمكين الأفراد ودعم التنمية الاقتصادية (Aljanahi & Garces-Bacsal، ٢٠٢٤).

ونحن نستنتج أن المبادرات الناجحة التي أطلقتها دولة الإمارات في مجال المسؤولية الاجتماعية تمثل نموذجًا متكاملًا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تجمع بين دعم الفئات المجتمعية، حماية البيئة، وتعزيز الابتكار والاقتصاد المستدام، كما أن هذه المبادرات تعكس

رؤية الدولة الطموحة التي تعتمد على تحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يجعل الإمارات نموذجًا عالميًا يُحتذى به في مجال المسؤولية الاجتماعية.

رابعاً: التحديات التي تواجه تطبيق المسؤولية الاجتماعية في دولة الإمارات:

تواجه تطبيقات المسؤولية الاجتماعية في دولة الإمارات تحديات عدة تؤثر في تحقيق أهدافها بشكل كامل، حيث تبدأ هذه التحديات من قلة الوعي المجتمعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى ضعف مشاركة الأفراد والمؤسسات في المبادرات المجتمعية والبيئية، ويظهر هذا التحدي بشكل خاص في الحاجة إلى تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية كجزء من السلوك اليومي للأفراد والمؤسسات (Belyaeva et al.٢٠٢٠).

ومن جهة أخرى، تتسم بعض المبادرات بالتجزئة وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة، مما يقلل من كفاءتها وتأثيرها على المستوى الوطني، حيث يتطلب نجاح المسؤولية الاجتماعية وجود تعاون وثيق بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني لضمان تحقيق أهداف مشتركة ومستدامة، كما أن غياب آليات واضحة لتقييم تأثير هذه المبادرات يؤدي إلى عدم القدرة على تحسينها وتطويرها بشكل يتناسب مع التحديات المعاصرة (مركز الإمارات، ٢٠١٥).

وفي السياق ذاته، يشكل التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق المسؤولية الاجتماعية، حيث تعتمد العديد من المبادرات على ميزانيات محدودة تعوق قدرتها على الوصول إلى نطاق أوسع من الفئات المستهدفة، كما أن عدم وجود حوافز مالية وتشجيعية كافية للمؤسسات التي تلتزم بمبادئ المسؤولية الاجتماعية قد يحد من التزام بعض الشركات، خاصة في القطاعات الصغيرة والمتوسطة (Hamdan، ٢٠٢٤).

كما تبرز التحديات التشريعية والتنظيمية كعامل مؤثر في عرقلة تطبيق المسؤولية الاجتماعية، حيث قد تفتقر بعض القوانين إلى الوضوح فيما يتعلق بآليات تنفيذ مبادئ المسؤولية الاجتماعية والإلزام بها، مما يؤدي إلى تفاوت الالتزام بين المؤسسات، وهذا بدوره يؤثر على تحقيق التوازن المطلوب بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمسؤولية الاجتماعية (طراف، ٢٠١١).

بالإضافة إلى ذلك، تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والطاقة جهودًا أكبر لتبني ممارسات مستدامة تتماشى مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية، حيث قد تواجه هذه القطاعات تحديات تقنية أو تكاليف إضافية لتطوير تقنيات صديقة للبيئة، مما يستدعي دعمًا حكوميًا وتشجيعًا على الابتكار في هذا المجال لضمان التزام القطاعات كافة بالممارسات المستدامة (Zohar، ٢٠٢٣).

ونحن نستنتج أن التحديات التي تواجه تطبيق المسؤولية الاجتماعية في دولة الإمارات ترتبط بعوامل متعددة تشمل التوعية المجتمعية، التنسيق بين القطاعات، التمويل، والتشريعات، إلا أن التصدي لهذه التحديات يتطلب تعزيز التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة ووضع سياسات واضحة وداعمة، مما يمكن من تحقيق تأثير مستدام يعزز من رفاه المجتمع ويضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل.

خامساً: الحلول والمقترحات لتعزيز تطبيقات المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في دولة الإمارات:

تعزيز ثقافة المسؤولية الاجتماعية يمثل خطوة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة بدولة الإمارات، حيث يتطلب تكثيف الجهود لنشر الوعي بأهمية هذا المفهوم على جميع المستويات، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إطلاق حملات توعوية تستهدف الأفراد والمؤسسات، بالإضافة إلى دمج مفاهيم المسؤولية الاجتماعية ضمن المناهج التعليمية لتعزيز إدراك الشباب بأهميتها ودورها في بناء مستقبل مستدام، مما يرسخ هذا المبدأ في سلوكيات المجتمع على المدى الطويل (Al-Tawil، ٢٠٢٤).

ولتطوير تطبيقات المسؤولية الاجتماعية، يجب إنشاء آليات تنسيق فعالة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، حيث يمكن تأسيس منصات شراكة وطنية لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في هذا المجال، كما أن تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة يسهم في تحسين كفاءة توزيع الموارد وتحقيق نتائج أكثر تأثيرًا وشمولًا، مما يضمن توحيد الجهود نحو تحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة (Masoud and Bohra ٢٠٢٠).

ويعد تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي خطوة ضرورية لدعم تطبيقات المسؤولية الاجتماعية، حيث يجب وضع تشريعات واضحة تُلزم المؤسسات بالالتزام بمعايير المسؤولية الاجتماعية، مع توفير حوافز تشجيعية للشركات التي تساهم بفعالية في المبادرات المجتمعية والبيئية، مما يعزز من مستوى الالتزام ويضمن استدامة المبادرات، كما يمكن إنشاء هيئة رقابية متخصصة لمتابعة وتقييم أثر هذه الجهود بشكل دوري (مركز المستقبل، ٢٠٢١).

كما يتطلب تعزيز المسؤولية الاجتماعية توفير دعم مالي أكبر للمبادرات المختلفة، حيث يمكن إنشاء صناديق وطنية مخصصة لتمويل المشاريع المجتمعية والبيئية التي تنبثق عن خطط المسؤولية الاجتماعية، بالإضافة إلى تقديم إعفاءات ضريبية للشركات التي تستثمر في مبادرات مستدامة، مما يشجع المزيد من المؤسسات على المشاركة بفعالية ويسهم في توسيع نطاق تأثير هذه الجهود (جرادات، ٢٠١٢).

وفي السياق التقني، يمكن تعزيز تطبيقات المسؤولية الاجتماعية من خلال الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، حيث يمكن تطوير منصات إلكترونية تجمع بين المؤسسات والأفراد لتنسيق الجهود وزيادة الشفافية، كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يسهم في تحسين كفاءة إدارة الموارد وتحديد احتياجات المجتمع بشكل أكثر دقة، مما يعزز من فعالية المبادرات وتحقيق أهدافها (سالم، ٢٠١٠).

ونحن نستنتج أن تعزيز تطبيقات المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في دولة الإمارات يتطلب جهودًا شاملة تشمل التوعية المجتمعية، تحسين التعاون بين القطاعات، تطوير التشريعات، وتوفير الدعم المالي والتقني، كما أن نجاح هذه الحلول يعتمد على رؤية استراتيجية متكاملة تضمن توجيه الجهود نحو تحقيق تأثير مستدام يعزز رفاه المجتمع ويحافظ على الموارد للأجيال القادمة.

الدراسة التحليلية:

١- **الهدف العام:** استقصاء علاقة المسؤولية الاجتماعية (CSR) بالتنمية المستدامة في الإمارات، مع التركيز على أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

٢- **المنهجية:** ذكرت الدراسة أنها منهج وصفي؛ تركز على تحليل الأدبيات وربط ممارسات الجهات الحكومية والخاصة برؤية التنمية المستدامة للإمارات.

٣- **استعراض الأدبيات:** توثيق واسع لمراجع من ٢٠٢٠–٢٠٢٤، يغطي (CSR) في الخليج وعالميًا وتأثيره على مجالات متعددة، مع أمثلة منطقة الخليج.

٤- **النتائج** : تعرض الدراسة دور الجهات الحكومية والخاصة في تبنّي ممارسات المسؤولية الاجتماعية كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتقدم توصيات عملية لتعزيز التطبيق

تقييم منهجي :

نقاط القوة:

- موضوع ملائم للغاية لسياق الإمارات وسياساتها الوطنية نحو رؤية مستقبلية (التنمية المستدامة).
- استشهاد واسع بمراجع حديثة (٢٠٢٠–٢٠٢٤) يظهر اطلاعًا على الأدبيات المعاصرة.
- تناول الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (اقتصادي، اجتماعي، بيئي) مما يعطي رؤية متوازنة.

نقاط الضعف:

- لا يظهر وجود بيانات كمية أو تحليل إحصائي يدعم الروابط السببية أو يقيس حجم الأثر.
- إن لم تُعرض دراسات حالة محددة أو بيانات قياسية عن مؤشرات التنمية في الإمارات مرتبطة ببرامج CSR، فإن الخلاصات تبقى توصيفية/اجتهادية أكثر من كونها مؤيدة بأدلة تجريبية.
- لم ألحظ فصلاً واضحًا عن القيود (limitations) المفترضة والتي تُظهر الوعي النقدي بالمحددات البحثية.

التحليل المفصّل للمحاور:

أ. البُعد الاقتصادي

- تسهم في النمو الاقتصادي عبر تحسين سمعة المؤسسات، جذب الاستثمار، وخلق فرص عمل.
- هذه علاقة معقولة، لكنها تحتاج بيانات (مؤشرات مثل نمو الإيرادات، نسب التوظيف في منشآت تطبق CSR، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل/بعد برامج CSR) لقياس التأثير.

ب. البُعد الاجتماعي

- مبادرات الشركات والحكومة تؤثر إيجابًا على رفاه المجتمع، العدالة، والاندماج الاجتماعي.
- أداة قياس نوعية/استطلاعات رأي حول رضا المستفيدين، مؤشرات الفقر، الوصول للخدمات، تُثبت أكثر من مجرد وصف السياسات.

ج. البُعد البيئي

- تساعد في الحفاظ على الموارد، خفض البصمة الكربونية، ودعم الاقتصاد الأخضر.
- مطلوب استخدام مؤشرات بيئية رقمية (انبعاثات CO_2، كفاءة استهلاك المياه/ الطاقة، إدارة النفايات) لربط مبادرات محددة بتغير ملموس.

الخاتمة

يتضح من خلال هذا البحث أن المسؤولية الاجتماعية تمثل ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث لا يمكن فصل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن بعضها البعض في تحقيق الأهداف الشاملة للتنمية، ويبرز هذا الدور بشكل خاص في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تبنت نهجًا شاملاً يعكس التزامها برؤية استراتيجية تستهدف

بناء مجتمع متوازن ومزدهر، وقد أظهرت التجربة الإماراتية أن المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد التزام أخلاقي وإنما أداة فعالة لتعزيز التنمية الشاملة.

ومن خلال تحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، تبين أن المؤسسات الحكومية والخاصة تؤدي دورًا محوريًا في تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية، حيث يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تكامل الجهود بين مختلف القطاعات، وقد أظهرت النتائج أن تطبيق ممارسات المسؤولية الاجتماعية في الإمارات يسهم بشكل مباشر في تعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، مما يعكس أهمية وجود سياسات واضحة وآليات تنفيذ فعالة لدعم هذه الممارسات.

علاوة على ذلك، أظهرت الدراسة أن التحديات التي تواجه تطبيق المسؤولية الاجتماعية في الإمارات ليست مرتبطة فقط بالموارد أو الإمكانيات، وإنما أيضًا بضرورة تعزيز الوعي المجتمعي وتوفير التشريعات التي تحفز على الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، وقد أكدت هذه النتائج أن العمل المشترك بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني يمثل حلاً جوهريًا للتغلب على هذه التحديات، وهو ما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية لدولة الإمارات في تحقيق تنمية مستدامة.

كما أن التجربة الإماراتية في المسؤولية الاجتماعية توفر نموذجًا يمكن الاستفادة منه على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث تظهر هذه التجربة كيف يمكن للدول أن تدمج المسؤولية الاجتماعية ضمن استراتيجياتها الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتُظهر الإمارات بفضل مبادراتها الريادية كيف يمكن للمؤسسات أن توازن بين تحقيق الأرباح المالية والقيام بدورها المجتمعي، وهو ما يعزز من مكانتها كدولة رائدة في هذا المجال.

وفي الختام، فإن هذا البحث يدعو إلى ضرورة تعزيز التعاون بين كافة الأطراف المعنية لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، مع التأكيد على أهمية الابتكار في تصميم السياسات والمبادرات المستقبلية، كما يشدد على أن الاستفادة من التجارب الناجحة، مثل تجربة دولة الإمارات، تمثل فرصة لتحسين تطبيقات المسؤولية الاجتماعية عالميًا، مما يسهم في تحقيق مستقبل مستدام للأجيال الحالية والقادمة.

أولاً: النتائج:

١- تُظهر الدراسة أن المسؤولية الاجتماعية تعد من الركائز المحورية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تسهم في تعزيز التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يضمن تحقيق أهداف شاملة تلبي احتياجات الحاضر مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

٢- يتضح من خلال البحث أن المؤسسات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة تلعب دورًا حاسمًا في تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية من خلال إطلاق مبادرات استراتيجية وبرامج تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يعكس التزام الدولة برؤية وطنية شاملة.

٣- تبين أن القطاع الخاص في الإمارات يؤدي دورًا تكامليًا مع المؤسسات الحكومية من خلال مبادراته في المسؤولية الاجتماعية، حيث أظهرت الدراسة أن التزام الشركات بممارسات المسؤولية الاجتماعية يعزز من قدرتها على دعم الاستدامة الاقتصادية، مع مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية.

٤- تكشف الدراسة أن تعزيز المسؤولية الاجتماعية يتطلب وعيًا مجتمعياً متزايدًا بأهمية هذه المبادئ، إضافة إلى الحاجة إلى سياسات وتشريعات واضحة تحفز المؤسسات والأفراد على الالتزام بممارسات تعزز من التنمية المستدامة على كافة الأصعدة.

٥- تؤكد النتائج أن التحديات التي تواجه تطبيق المسؤولية الاجتماعية في دولة الإمارات لا تقتصر على الموارد أو القدرات الفنية، بل تشمل أيضًا الحاجة إلى تعزيز الابتكار في تصميم وتنفيذ مبادرات تتناسب مع التغيرات العالمية والمحلية، مما يعكس ضرورة تكامل الجهود بين مختلف الأطراف الفاعلة.

٦- توفر التجربة الإماراتية في مجال المسؤولية الاجتماعية نموذجًا رائدًا يمكن الاستفادة منه على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث تظهر هذه التجربة كيف يمكن للدول دمج المسؤولية الاجتماعية ضمن خططها الاستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، مع التركيز على الابتكار والشراكات المتنوعة.

٧- أظهرت الدراسة أن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المسؤولية الاجتماعية يتطلب مزيدًا من الجهود البحثية المستمرة لفهم أفضل الممارسات والتحديات المرتبطة بها، إضافة إلى الحاجة إلى تطوير آليات تقييم دور المؤسسات في تحقيق الأهداف المستدامة لضمان استمرارية وفعالية المبادرات المستقبلية.

ثانياً: التوصيات:

١- ضرورة تعزيز الوعي المجتمعي بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الحملات التوعوية وورش العمل التي تستهدف مختلف فئات المجتمع، بما يعزز من فهم أوسع لدور الأفراد والمؤسسات في دعم الاستدامة.

٢- تشجيع المؤسسات الحكومية والخاصة على تبني سياسات واضحة ومستدامة للمسؤولية الاجتماعية، بحيث تتضمن هذه السياسات أهدافًا محددة وقابلة للقياس، بما يسهم في تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٣- العمل على تطوير إطار قانوني متكامل يضمن الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية في كافة القطاعات، مع توفير حوافز تشريعية للشركات والمؤسسات التي تتبنى ممارسات فعالة تعزز من التنمية المستدامة.

٤- تعزيز التعاون بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال الشراكات الاستراتيجية، بما يضمن تكامل الجهود لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في إطار رؤية وطنية شاملة.

٥- الاستفادة من التجربة الإماراتية الناجحة في تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، والعمل على توثيق هذه التجربة ومشاركتها مع الدول الأخرى، بما يسهم في تعزيز مكانة الإمارات كنموذج عالمي في هذا المجال.

٦- زيادة الاستثمار في الابتكار التكنولوجي لتطوير مبادرات المسؤولية الاجتماعية، بما يعزز من قدرتها على التكيف مع التغيرات العالمية والمحلية، ويسهم في تحسين كفاءة هذه المبادرات وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة.

٧- ضرورة إنشاء آليات تقييم دور المؤسسات في تطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال إعداد تقارير دورية تقيّم تأثير المبادرات وتحديد نقاط القوة والضعف لتحسين الأداء المستقبلي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

التميمي، محمد (٢٠١٣). التنمية المستدامة: المفاهيم والتطبيقات. دار الفكر العربي، مصر.

جرادات، ناصر (٢٠١٢). المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنظمات. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.

الحموري، صالح (٢٠١٦). المسؤولية المجتمعية للمؤسسات – من الألف إلى الياء. دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

الزهراني، خالد (٢٠١٨). التنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والفرص. دار جامعة الملك سعود للنشر، السعودية.

سالم، عبد الرزاق (٢٠١٠). المسؤولية الاجتماعية. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.

شحرور، حسام غزاوي نواف. (٢٠٢١). الدور العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة في المساهمة في المسؤولية الاجتماعية في عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة "حفظه الله". مجلة البحوث التجارية، مج٤٣،ع١، ١٨٥-٢١٦

العابد، لزهر، وبن محمد، هدى. (٢٠١٩). العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة في إطار المبادرات المجتمعية. مجلة العلوم الانسانية. مج٦، ع١، ٤٠٤-٤١٩

متناوي، أمحمد. (٢٠١٨). الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وأثره على التنمية المستدامة: دراسة حالة مؤسسة الأسمنت ومشتقاته بالشلف ECDE. مجلة اقتصاديات، شمال أفريقيا، ع١٨، ٢٩٥-٣٠٤

الشريف، أحمد (٢٠١٧). المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية المستدامة. دار النهضة العربية، لبنان.

طراف، عامر (٢٠١١). المسؤولية الدولية والمدنية في قضايا البيئة والتنمية المستدامة. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان.

عباس، منال محمد (٢٠١٩). المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية. دار المعرفة الجامعية، مصر.

الفراجي، هادي أحمد (٢٠١٥). التنمية المستدامة في استراتيجية الأمم المتحدة. دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (٢٠١٥). دور القيادة الإستراتيجية في تحقيق أجندة الأمم المتحدة العالمية لأهداف التنمية المستدامة. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة (٢٠٢١). الإمارات في خمسين عامًا: نموذج بناء اقتصاد المعرفة والتنمية المستدامة. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:

Aarthi, S. V. & Sahu, M. (2021). Practices of corporate social responsibility in the UAE banking sector: An assessment. Journal of Research in Emerging Markets. academia.edu

Abadli, R., Kooli, C., & Otmani, A. (2020). Entrepreneurial culture and promotion of exporting in Algerian SMEs: Perception, reality and challenges. International Journal of Entrepreneurship and Small Business, 41(2), 227-240. [HTML]

Al Batayneh, R. M., Taleb, N., Said, R. A., Alshurideh, M. T., Ghazal, T. M., & Alzoubi, H. M. (2021, May). IT governance framework and smart services integration for future development of Dubai infrastructure utilizing AI and big data, its reflection on the citizens standard of living. In The international conference on artificial intelligence and computer vision (pp. 235-247). Cham: Springer International Publishing. [HTML]

Al Fardan, M., & Marochi, B. (2021). Implementation of Gender Policies by the Private Sector in the UAE: Challenges and Opportunities. Journal for Interdisciplinary Middle Eastern Studies, 7(2). ariel.ac.il

Al Khoori, A. A. A. G., & Hamid, M. S. R. A. (2022). Success Factors of PMO Implementation for UAE project-based organizations. International Journal of Sustainable Construction Engineering and Technology, 13(4), 224-237. uthm.edu.my

Albalwi, W. M. (2022). Corporate Social Responsibility and Impression Management: The American Arabian Oil Company (Aramco), 1932–1974. ncl.ac.uk

AlDhaen, E., Stone, M., Evans, G., & AlHawaj, A. (2023). Relevance and rigour in management education–gulf Universities and information on standards. Information Sciences Letters, 12(6), 2365-2372. naturalspublishing.com

AlDhaheri, F., Ameen, A., & Isaac, O. (2020). The influence of strategy formulation (vision, mission, and goals) on the organizational operations. Journal of Critical Reviews. researchgate.net

Alhosani, N. H. I. & Nobanee, H. (2023). Board gender diversity and corporate social responsibility: A bibliometric analysis. Heliyon. cell.com

Aljanahi, M. H. & Garces-Bacsal, R. M. (2024). From Mahmoud Darwish to Shakespeare, Naruto to Tintin Comics: Reading Preferences and Identities of Emirati Adolescents from the UAE. The Reading Lives of Teens. [HTML]

Al-Tawil, T. N. (2024). Money laundering: effectiveness of the corporate social responsibility (CSR) law in the UAE. Journal of Financial Crime. [HTML]

Antwi-Boateng, O. & Al Harasi, N. E. S. (2024). The Focus and Evolution of Corporate Social Responsibility in the United Arab Emirates. Public Integrity. tandfonline.com

Arif, M. & Aldosary, A. S. (2023). Urban spatial strategies of the Gulf Cooperation Council: A comparative analysis and lessons learned. Sustainability. mdpi.com

Ayoub, A. E. A., Abdulla Alabbasi, A. M., & Morsy, A. (2022). Gifted education in Egypt: Analyses from a learning-resource perspective. Cogent Education. tandfonline.com

Ayoub, A. E. A., Alsabbagh, M. M., Abido, M. S., Abdulla Alabbasi, A. M., Daghustani, W. H., Al-Ajab, A. A. M., ... & Dahmani Fath Allah, M. (2024). The emergency remote teaching experience during the COVID-19 pandemic: the case of Arabian Gulf University. Cogent Education, 11(1), 2365109. tandfonline.com

Baltag, C., Joshi, R., & Duggal, K. (2023). Recent trends in investment arbitration on the right to regulate, environment, health and corporate social responsibility: too much or too little?. ICSID Review-Foreign Investment Law Journal, 38(2), 381-421. oup.com

Belyaeva, Z., Shams, S. R., Santoro, G., & Grandhi, B. (2020). Unpacking stakeholder relationship management in the public and private sectors: the comparative insights. EuroMed Journal of Business, 15(3), 269-281. [HTML]

Cherian, J., Gaikar, V., Paul, R., & Pech, R. (2021). Corporate culture and its impact on employees' attitude, performance, productivity, and behavior: An investigative analysis from selected organizations of the United Arab Emirates (UAE). Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity, 7(1), 45. mdpi.com

El Khatib, M., Al Qurashi, F., & Al Brieki, S. (2021). Challenges of Design and Implementation of Program Governance—Cases from Government Bodies in UAE. sadil.ws

Eshantaly, A. M., & Moussa, M. B. (2022). The role of social media in women's entrepreneurship in the UAE: implications for gender development and equality. Journal for Humanities & Social Sciences, 19(3). academia.edu

Gajadhur, R. & Nicolaides, A. (2022). A reflection on corporate social responsibility in Africa contrasted with the UAE and some Asian nations. Athens JL. athensjournals.gr

Garcia-Perez, A. & Simkin, L. (2021). ECKM 2021 22nd European Conference on Knowledge Management. [HTML]

Gottfried, S., Sabhat, C. A., Poli, E., Raveh, A., Zatcovetzky, I., & Yirga, N. (2022). From Geo/Bio-Politics to G2G Agreements and Public–Private Partnership: the Unique Role of the Israeli Eco-System in Ethiopia. neaman.org.il

Hamdan, A. (2024). Technological Innovations for Business, Education and Sustainability. [HTML]

Hoque, M. N., & Abdullah, M. F. (2021). The world's oldest university and its financing experience: A study on al-Qarawiyyin university (859-990). Journal of Nusantara Studies (JONUS), 6(1), 24-41. unisza.edu.my

Huang, Y., Surface, D. L., & Zhang, C. (2022). Corporate social responsibility and sustainability practices in B2B markets: A review and research agenda. Industrial Marketing Management. academia.edu

Jamali, D. R., Ahmad, I., Aboelmaged, M., & Usman, M. (2024). Corporate social responsibility in the United Arab Emirates and globally: A cross-national comparison. Journal of Cleaner Production, 434, 140105. [HTML]

Jamali, D., Jain, T., Samara, G., & Zoghbi, E. (2020). How institutions affect CSR practices in the Middle East and North Africa: A critical review. Journal of World Business. academia.edu

Kouki, S., & Al Shemaili, M. (2022). Science Education in the United Arab Emirates: Towards an Inclusive Quality Education. In Science Education in Countries Along the Belt & Road: Future Insights and New Requirements (pp. 225-241). Singapore: Springer Nature Singapore. researchgate.net

Krzymowski, A. (2020). The European Union and the United Arab Emirates as civilian and soft powers engaged in Sustainable Development Goals. Journal of International Studies. zu.ac.ae

Larsson, S. (2020). The civil paradox: Swedish arms production and export and the role of emerging security technologies. International Journal of Migration and Border Studies, 6(1-2), 26-51. [HTML]

Mansour, A., Al-Ma'aitah, M., Deek, A., Alshaketheep, K., & Shajrawi, A. (2024). Societal sustainability consciousness and its influence on corporate responsibility uptake in Jordan's business sector. Discover Sustainability, 5(1), 133. springer.com

Marschlich, S. & Ingenhoff, D. (2022). Public-private partnerships: How institutional linkages help to build organizational legitimacy in an international environment. Public Relations Review. sciencedirect.com

Masoud, N., & Bohra, O. P. (2020). Corporate Social Responsibility (CSR): Case Study in UAE and Community Expectations. In 2nd International Conference on Social Sciences in the 21st Century (pp. 32-50). academia.edu

Mitra, S. (2021). Beyond the Nation and the Diaspora: Examining Bollywood's Transnational Appeal in the United Arab Emirates. Middle East Journal of Culture and Communication. [HTML]

Olaore, G. O., Adejare, B. O., & Udofia, E. E. (2021). The gains and pains of small and medium-scale enterprises (SMEs): the way forward for entrepreneurship development in Nigeria. Rajagiri Management Journal. emerald.com

Qiu, Y., García-Aracil, A., & Isusi-Fagoaga, R. (2023). Critical issues and trends in innovation and entrepreneurship education in higher education in the post-COVID-19 era in China and Spain. Education Sciences. mdpi.com

Shaddiq, S., & Wanidison, E. (2021). Training Programs Needed to Develop Young Entrepreneurs from Training Institutions in Bandung: A Qualitative Perspective. Strategic Management Business Journal, 1(01), 26-38. smbjupmi.com

Shaheen, Y. K. (2023). The Egyptian Private-Climate Nexus: Private Sector Perceptions on the Green Transition. aucegypt.edu

Shi, B. & Wang, T. (2021). Analysis of entrepreneurial motivation on entrepreneurial psychology in the context of transition economy. Frontiers in Psychology. frontiersin.org

Soomro, R. B., Mirani, I. A., Sajid Ali, M., & Marvi, S. (2020). Exploring the green purchasing behavior of young generation in Pakistan: Opportunities for green entrepreneurship. Asia Pacific Journal of Innovation and Entrepreneurship, 14(3), 289-302. emerald.com

Tariq, M. U. (2024). Vision and strategy: Steering modern enterprises towards long-term success. Resiliency Strategies for Long-Term Business Success. [HTML]

Vig, S. & Agarwal, R. N. (2021). Repercussions of COVID-19 on small restaurant entrepreneurs: The Indian context. Strategic Change. nih.gov

Wardana, L. W., Handayati, P., Narmaditya, B. S., Wibowo, A., Patma, T. S., & Suprajan, S. E. (2020). Determinant factors of young people in preparing for entrepreneurship: Lesson from Indonesia. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(8), 555-565. koreascience.kr

Wiegratz, J. (2024). Changing the Game: The dynamics of the commercialisation of football in Uganda and Kenya. whiterose.ac.uk

Zaman, R., Jain, T., Samara, G., & Jamali, D. (2022). Corporate governance meets corporate social responsibility: Mapping the interface. Business & Society. ecu.edu.au

Zimmerman, B. & Haggerty, G. (2021). Encyclopedia of Lesbian and Gay Histories and cultures. [HTML]

Zohar, R. (2023). Beyond the Frame: Toward a Collection-Level Redescription of the Colbert Held Archive. The American Archivist. allenpress.com